E/CN.4/Sub.2/2003/L.39
8 August 2003

ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السيد بينغوا، السيد تشين شيكيو، السيد ديكو، السيد دوس سانتوس ألفيس،
السيد غيسة، السيدة كوفيا، السيدة موتوك، السيدة أكونور،
السيدة راکوتواريسوا، السيد رودريغيس - كوادروس، السيد عبد الستار،
السيد فايسروت، السيد ييمر، السيد يوكوتا: مشروع قرار

٢٠٠٣/... المحفل الاجتماعي

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تتسم به الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والحقوق المدنية والسياسية من عدم القابلية للتجزئة والتشابك والترابط،

وإذ تشير أيضاً إلى التقارير والدراسات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي
قدمها العديد من المقررين الخاصين إلى اللجنة الفرعية وإلى لجنة حقوق الإنسان، وبوجه خاص التقارير
والدراسات التي قدمها السيد دانييلو تورك والسيد أسبيرون إيدي والسيد مصطفى مهدي والسيد لياندر
ديسبوي والسيد الحاج غيسة والسيد جوزيف أولوكا - أونيانغو والسيدة ديببكا أوداغاما والسيد دافيد
فايسروت والسيد خوسيه بينغوا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ومقرها ١٠٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وقرارات اللجنة الفرعية ١٠/١٩٩٩ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ و٦/٢٠٠٠ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ و٤٢/٢٠٠١ المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ و١٢/٢٠٠٢ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ والمتعلقة بإنشاء محفل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يسمى المحفل الاجتماعي،

وإذ ترحب بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٣/٢٠٠١ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الذي يأذن للجنة الفرعية بعقد المحفل الاجتماعي أثناء دورتها الثالثة والخمسين، والمقرر ١٠٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الذي يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن للجنة الفرعية بعقد محفل سنوي بين الدورات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يُعرف باسم "المحفل الاجتماعي" لمدة يومين في مواعيد تسمح بالمشاركة المحتملة لعدد ١٠ أعضاء من اللجنة الفرعية تعيينهم المجموعات الإقليمية للجنة الفرعية، وبأن يأذن المجلس كذلك بتوفير جميع التسهيلات اللازمة للإعداد للحدث وتأمين الخدمات له، وقرار المجلس ٢٠٠٣/... المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تذكّر بعقد اجتماع الفريق التحضيري بشأن المحفل الاجتماعي أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجنة الفرعية، الذي أجمع فيه المشاركون على الاعتراف بالحاجة إلى عملية/آلية جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة تحظى بمشاركة واسعة ويتجلى فيها الهيكل الحالي للمجتمع الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها التحديات الجديدة التي تطرحها العولمة والتغيرات في النظام الدولي وظهور جهات فاعلة جديدة في المجالين الاقتصادي والمالي على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة الاستماع إلى أشد الفئات ضعفاً والمدافعين عنها، وضمان مشاركة الفئات التي لا تلقى أذناً صاغية مشاركةً مجدية وفعالة، وإجراء حوار بناء مع موظفي المؤسسات الدولية والممثلين الحكوميين،

وإذ تضع في حسابها أن الحد من الفقر لا يزال ضرورة أخلاقية ومعنوية حتمية لبني البشر، تركز على احترام كرامة الإنسان، ولا سيما الفقر الريفي، وإذ تأخذ علماً بأن الأمين العام في بيانه أمام المجلس في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أثناء الجزء الرفيع المستوى، قد قال إن التنمية الريفية هي بحق موضوع الجزء الرفيع المستوى، حيث إن ثلاثة أرباع أفقر الناس في العالم، المعروفين بأنهم يعيشون بدولار واحد أو أقل في اليوم يقطنون في المناطق الريفية، وأن نحو ٩٠٠ مليون منهم يحصلون على قوتهم الهزيل من الزراعة وغيرها من الأنشطة الريفية،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن منظور حقوق الإنسان ضروري لمكافحة الفقر، ولا سيما حقوق سكان الريف والفلاحين والرعاة ومجموعات صيد الأسماك،

١- تعرب عن ارتياحها لمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/... المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي يأذن بعقد اجتماع سنوي بين الدورات للمحفل الاجتماعي؛

٢- تعيد تأكيد قرارها أن يجتمع المحفل الاجتماعي كل سنة وأن تُسند إليه الولاية التالية:

(أ) تبادل المعلومات عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالعمليات الجارية في سياق العولمة؛

(ب) رصد حالات الفقر والإملاق في جميع أرجاء العالم، مع مراعاة ما تعنيه هذه الحالات من حرمان كامل ودائم من حقوق الإنسان؛

(ج) اقتراح معايير ومبادرات ذات طابع قانوني، ومبادئ توجيهية وتوصيات أخرى لعرضها على نظير لجنة حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالحق في التنمية، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة؛

(د) رصد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية الرئيسية وفي مؤتمر قمة الألفية، وتقديم مساهمات إلى الأحداث الدولية الرئيسية القادمة، ومناقشة القضايا المتصلة بولاية المحفل الاجتماعي؛

٣- توصي بأن يتناول المحفل الاجتماعي، في جملة أمور، المواضيع التالية:

(أ) التفاعل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) العلاقة بين الفقر والفقر المدقع وحقوق الإنسان في عالم معولم؛

(ج) أثر السياسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية في توزيع الدخل، وتبعات ذلك على المساواة وعدم التمييز على الصعيدين الوطني والدولي؛

(د) تحليل القرارات الدولية التي تؤثر في موارد السكان الأساسية، ولا سيما القرارات التي تؤثر في التمتع بالحق في الغذاء، والحق في التعليم، والحق في أعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه، والحق في سكن ملائم، والحق في مستوى معيشي لائق؛

(هـ) تحليل أثر السياسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية في الفئات الضعيفة، ولا سيما الأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والنساء والأطفال والمسنين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعوقين وغير ذلك من القطاعات الاجتماعية المتأثرة بهذه التدابير؛

(و) أثر التعاون الإنمائي الدولي العام والخاص، المتعدد الأطراف والثنائي، في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ز) متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية واجتماعات القمة الدولية، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، وفي الهيئات الدولية الأخرى، بشأن العلاقة بين الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ح) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ودورها في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٤- تقرر أن يتناول الاجتماع القادم للمحفل الاجتماعي بين الدورات الذي سيعقد في جنيف في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، موضوع "الفقر الريفي، والتنمية وحقوق الفلاحين والمجتمعات الريفية الأخرى"؛

٥- تطلب إلى السيد خوسيه بينغوا، إعداد ورقة عمل عن الفقر الريفي والتنمية الريفية وحقوق الفلاحين والمجتمعات الريفية الأخرى، والمسائل الأخرى المتصلة به للمحفل الاجتماعي القادم والتنسيق مع الأمين العام لإعداد هذا الاجتماع؛

٦- تقرر أن توجه دعوة للمشاركة في المحفل الاجتماعي إلى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المنظمات غير الحكومية خارج جنيف، ولا سيما الجهات الفاعلة الناشئة حديثاً في الجنوب، مثل المجموعات الصغيرة، والرابطة الريفية في الجنوب والمنظمات الشعبية، ومنظمات الفلاحين والزراع ورابطةهم الوطنية والدولية، ورابطة الرعاة، ومنظمات الصيادين، والمنظمات الطوعية ورابطة الشباب، والمنظمات المجتمعية، والنقابات ورابطة العمال، وممثلي القطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، واللجان الفنية المختصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية؛

٧- تدعو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واللجان الفنية المختصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقررين الخاصين والخبراء المستقلين، والمنظمات غير الحكومية، والدارسين، والنقابات ورابطة العمال إلى تقديم دراسات إلى المحفل الاجتماعي والمشاركة فيه؛

- ٨- تدعو الحكومات إلى المشاركة في المحفل الاجتماعي بوفود مؤلفة من متخصصين في السياسات الريفية، والتخطيط الاجتماعي، وخاصة برامج التعاون الدولي؛
- ٩- تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التماس سبل فعالة تكفل التشاور بالوسائل الإلكترونية مع منظمات أشد الفئات ضعفاً بشأن الموضوع الذي اختير للمحفل الاجتماعي، لا سيما المحاضرات المتلفزة أثناء شهري آذار/مارس، ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، للتحضير للاجتماع؛
- ١٠- تدعو المحفل الاجتماعي إلى أن يقدم إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين تقريراً مستقلاً يتضمن موجزاً شاملاً ومفصلاً للمناقشة؛
- ١١- تدعو أيضاً المحفل الاجتماعي إلى أن يقدم إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين توصيات تتضمن مشاريع قرارات؛
- ١٢- تدعو لجنة حقوق الإنسان إلى النظر في إنشاء صندوق تبرعات لتيسير مشاركة الجمعيات الشعبية وما شابهها من منظمات قليلة الخطوة في المحفل الاجتماعي.
- ١٣- تطلب إلى الأمين العام اعتماد التدابير الملائمة لنشر المعلومات بشأن المحفل الاجتماعي، ودعوة الأفراد والمنظمات ذات الصلة بالمحفل الاجتماعي، إلى إعداد محاضرتين متلفزتين قبل المحفل الاجتماعي، واتخاذ جميع التدابير العملية المطلوبة لنجاح هذه المبادرة.